جامعة حسيبة بن بوعلي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالإشراف العلمي

لمخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا

الملتقى الدولي الخامس حول:

رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة

يومي 13- 14 ديسمبر 2011

معلومات الباحثين

الإسم واللقب: محمد زيدان **الرتبة الأكاديمية:** أستاذ محاضر قسم " أ" **الوظيفة:** أستاذ دائم بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير **مكان الممارسة:** جامعة الشلف **الهاتف:** 89 31 26 0774 **الفاكس:** 63 18 72 027 **البريد الإلكتروني:** *zidane1962@gmail.com*	**الإسم واللقب:** محمد يعقوبي **الرتبة الأكاديمية:** ماجستير في العلوم الإقتصادية **الوظيفة:** أستاذ مساعد **مكان الممارسة:** جامعة الشلف **التخصص:** مالية واقتصاد دولي. **الهاتف:** 43 33 03 0775 **البريد الإلكتروني:** *mohammed.yagoubi@hotmail. com*

معلومات المداخلة

محور المداخلة	**المحور السادس:** رأس المال الفكري في بيئة الأعمال الإلكترونية العربية.
عنوان المداخلة	

إنعكاسات عولمة الإقتصاديات على تطوير بنية رأس المال الفكري التحتية لبيئة الأعمال الإلكترونية العربية

ملخص:

تمثل بيئة الأعمال الإلكترونية واحدا من أهم أوجه ومعالم الإقتصاديات المعاصرة، إلا أن بعض الدول العربية لا زالت تعاني من بعض التأخر على مستوى تطوير وتهيئة بنيتها التحتية لتصبح قادرة على استيعاب المعاملات الإلكترونية داخل اقتصادها. وفي نفس الوقت نلاحظ أن بعض الدول العربية الأخرى قد حققت تقدما واضحا فيما يتعلق بتنمية قدرات إقتصادياتها الإلكترونية، واعتماد مبادئ التعامل الإلكتروني كوسيلة للقيام بأنشطة الدفع والتبادل داخل الإقتصاد. ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عولمة بعض الإقتصاديات العربية كعامل مساهم في تطوير بنية بيئة أعمالها الرقمية التحتية مقارنة مع بيئة الأعمال الرقمية لباقي الدول التي لا تتميز بانفتاح إقتصادياتها، وهذا من خلال إبراز دور عولمة الإقتصاد في الرفع من مقومات بيئة الأعمال الإلكترونية، ومساهمتها في تحسين ترتيب الدول العربية في مؤشرات بيئة الأعمال الإلكترونية.

Résumé:

Le climat du e-business représente un aspect et une caractréristique importants de l'economie moderne, mais certains pays Arabes conneaissent encore des retards au niveau du développement d'infeastructure nécessaire pour l'adoption des transactions électroniques dans leur économie. Dans la meme temps, nous remarquons que certains des autres états Arabes ont réalisés une amélioration en ce qui concerne le développement des capacités électroniques de leurs économies, et l'adoption des transactions électroniques comme un moyen pour faire les activités du paiement et d'échange. Dans cette étude, on s'intéresse de la mondialisation de certaines économies arabes comme un facteur important dans le développement de la structure d'environnement des affaires électroniques, par rapport au reste des pays qui ne sont pas caractrisés par l'ouverture de leurs économies, et ce en mettant en évidance le role de la mondialisation de l'économie dans le développement des avantages du climat des affaires électroniques, et la participation dans l'amélioration du classement des pays Arabes dans les indicateurs mondials du climat du e-business.

مقدمة:

تعتبر البنية الرقمية وتكنولوجيا الإتصالات واحدا من أهم أوجه إنعكاسات العولمة على الإقتصاديات المختلفة، بحيث يعتمد تطوير هذه البنية بشكل كبير على مدى تحرير الإقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي. وقد سعت العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى تنمية جاهزيتها الرقمية بشكل يسمح لها بمواكبة طبيعة الإقتصاد الجديد، وهذا من خلال تحرير إقتصادياتها واعتماد التكنولوجيات المتطورة وتسهيل الوصول إليها من طرف مجتمعاتها، وبالفعل فقد قطعت معظم هذه الدول أشواطا معتبرة في مسار تطوير بنيتها الرقمية بما تضمه من رأس مال بشري، ورأس مال تكنولوجي.

وبالنسبة للعالم العربي، فنجد هناك مجموعتين من الدول، المجموعة الأولى هي الدول التي قامت بتحرير إقتصادياتها نسبيا وفتحت مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، أما المجموعة الثانية في الدول التي تبنت مبدأ الإنغلاق في علاقاتها الإقتصادية مع العالم الخارجي، وحدت من درجة تحريرها التجاري. وعلى أساس هذا التباين نجد هناك إختلافات جلية في درجة نمو وتطور البناء الرقمي التحتي بين الدول العربية. فهناك

دول عربية حققت تقدما واضحا في تنمية جاهزيتها الرقمية وأصبحت تماثل بعض الدول الناشئة والمتقدمة، فيما بقيت بعض الدول الأخرى متأخرة نسبيا في مجال تنمية جاهزيتها الإلكترونية.

الإشكالية الرئيسية:

ومن خلال التوطئة السابقة فقد تبلورت لدينا الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

مامدى تأثير عولمة الإقتصاد على تطوير بنية رأس المال الفكري التحتية لبيئة الأعمال الإلكترونية العربية؟

الأسئلة الفرعية:

وتندج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- § ماهو واقع بنية رأس المال الفكري التحتية لبيئة الأعمال الإلكترونية؟
- § مامدى تطور المعاملات الإلكترونية في العالم العربي؟ وماهي عوائق نموها وتحدياتها؟
- § ماهي إنعكاسات عولمة الإقتصاديات العربية على تنمية البنية التحتية لبيئة أعمالها الإلكترونية؟

فرضيات الدراسة:

وقد وضعنا فرضية واحدة لهذه الدراسة لاختبار صحتها من عدمها، وجاءت صياغتها كالتالي:

تساهم عولمة الإقتصاديات العربية بشكل إيجابي في تطوير البنية الرقمية التحتية لها بما يساعدها على تنمية بيئة أعمالها الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

يمكن أن نشتق أهمية دراستنا من جانبين أساسيين، الأول وهو الإهتمام الذي أصبحت توليه الدول والمنظمات الإقليمية للبناء الرقمي كعامل حاسم في تطوير إقتصادياتها واندماجها في الإقتصاد العالمي ومواكبتها لتغيراته. أما الجانب الثاني، فيتمثل في المقومات البشرية والمالية التي تمتلكها الإقتصاديات العربية، والتي يمكن أن تساعدها على تنمية قدراتها الإلكترونية عن طريق فتح إقتصادياتها على العالم الخارجي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا الدراسة إلى تسليط الضوء على دور عولمة الإقتصاديات العربية في الإستغلال الأمثل لقدراتها البشرية والمالية بما يساعدها على تنمية جاهزيتها الرقمية، وتطوير البنية التحتية لبيئة أعمالها الإلكترونية.

تقسيمات الدراسة:

وللإحاطة بهذا الموضوع والتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، واختبار صحة الفرضية الموضوعة من عدمها، فقد قسمنا خطة دراستنا إلى ثلاثة محاور كالآتي:

1. البناء التحتي لرأس المال الفكري في بيئة الأعمال الإلكترونية العربية.

2. واقع المعاملات الإقتصادية الإلكترونية وعوائق نموها في العالم العربي.
3. إنعكاس عولمة الإقتصاديات العربية على تنمية رأس المال الفكري في بيئة الأعمال الإلكترونية العربية.

1. البناء التحتي لرأس المال الفكري في بيئة الأعمال الإلكترونية العربية:

لقد خطت معظم الدول المتقدمة والناشئة خطوات كبيرة فيما يتعلق بتهيئة البنية التحتية اللازمة لتنمية وتطوير المعاملات الإلكترونية داخل الإقتصاد وإتاحتها للمتعاملين فيه. غير متطلبات الأعمال الإلكترونية الكبيرة والباهضة، وعدم تطور ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمعات العربية، جعل معظمها يتأخر في تقبلها واعتمادها ضمن وسائل التعامل التقليدية، ولكن هذا لاينفي تحقيق بعض الدول العربية لتقدم ملحوظ في هذا المجال. ومن خلال هذا المحور، سنتطرق إلى إبراز واقع وخصائص مناخ الأعمال الإلكترونية في العالم العربية من خلال التعرف على البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال في العالم العربي، ودرجة إستخدام الأنترنت في المجتمعات العربية.

1-1. البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال في العالم العربي:

لقد توسعت مكانة تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الإقتصاديات الدولية والعربية، وأصبحت تلعب دورا حاسما في أداء معاملات المؤسسات والشركات، وباتت وسائل الإعلام والإتصال تساعد على ترويج المنتجات وإيصالها إلى المستهلك النهائي، وتقريب عوامل الإنتاج المتوزعة على مساحات واسعة من منظمات الأعمال. وقد تعددت وسائل الإعلام والإتصال المتاحة للمتعاملين، حيث تتميز هذه التكنولوجيا بالتجدد الدائم والمتسارع، غير أنه يمكن حصرها في وسيلتين أساسيتين هما: أجهزة الإتصال السلكية واللاسلكية، والأنترنت.

وفيما يتعلق بالبناء التحتي لتوافر أجهزة الإتصال والهواتف، فإنه يلاحظ إتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في كافة مجالات الإتصال والمعلومات، فجهاز إستقبال راديو وجهاز إستقبال تلفزيون ومثلها من أجهزة الهاتف، خمسة أسداس من هذه الأجهزة يوجد في الدول المتقدمة، ويوجد نصف هذه الأعداد في أمريكا الشمالية وحدها، ويتمتع المواطنون في أمريكا الشمالية بأجهزة إتصال سلكية ولاسلكية تعادل عشرين ضعفا من الأجهزة المتاحة للمواطنين في الدول النامية.[1]

وبخصوص الدول العربية فنجد أنها تتفاوت في نسبة استخدامها لوسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية، بحيث نجد أن بعض الدول خطت خطوات كبيرة في هذا الميدان، فيما تبقى بعض الدول متأخرة قليلا. ويمكن توضيح درجة إستخدام تكنولوجيا الهاتف الثابت والمحمول في العالم العربي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): إستخدام الهاتف الثابت والهاتف المحمول في العالم العربي:

الدول	عدد الخطوط الهاتفية الثابتة(ألف)	النسبة المئوية من إجمالي السكان	عدد مشتركي الهاتف المحمول (ألف)	النسبة المئوية من إجمالي السكان

الأردن (2008)	519	8.9	5300	90.6
الإمارات (2008)	1409	30	9383	197
البحرين (2008)	220	21	1141	110
تونس (2009)	1279	12.3	9754	93.5
الجزائر (2007)	3068	9	27563	81
السعودية (2008)	4132	17.7	19116	77
السودان (2008)	356	0.9	11187	28.6
سوريا (2008)	3636	18.5	6862	35
العراق (2008)	1525	5.8	17615	57.6
عمان (2008)	274	9.6	3220	112.3
فلسطين (2008)	355	9.7	1314	34
قطر (2007)	237	28	1264	77
الكويت (2008)	520	21	1500	60
لبنان (2007)	681	18	1260	34
ليبيا (2007)	914	16	7226	127
مصر (2008/07)	11329	15.1	54000	70
المغرب (2008)	2991	9.7	22816	73.9

المصدر: جامعة الدول الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الإقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات: الدول العربية: أرقام ومؤشرات . العدد الثاني 2010.

وعلى صعيد الترتيب، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى عربيا في نسبة استخدامها للهاتف الثابت بنسبة 30%، تليها بعد ذلك قطر بنسبة 28%، ثم الكويت والبحرين بـــ 21% لكل منهما، أما في مؤخر الترتيب، فنجد أن السودان لا تتجاوز فيها النسبة 1%، وتتقدمها كل من العراق والأردن بـــ: 5.8% و 8.9% على الترتيب. أما نسبة مشتركي الهاتف المحمول فنجد أن أعلى نسبة تحققها دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك بـــ: 197%، تليها بعد ذلك ليبيا بنسبة 127%، ثم عمان بـــ: 112.3%، فيما تحتل السودان المرتبة الأخيرة بنسبة 28.6%، وتأتي قبلها كل من لبنان وسوريا بـــ: 34% و 35% على الترتيب.

وما يمكن إستنتاجه من هذا الجدول هو أن تكنولوجيا الهاتف المحمول تشكل النسبة الأكبر من تكنولوجيا الإتصالات في جل الدول العربية، ويعود هذا إلى عدة أسباب، نذكر منها: إنخفاض تكلفتها، وسهولة إستخدامها، وتغطيتها الشبكية الكبيرة.

1-2. إستخدام الأنترنت في الدول العربية:

لقد تزايد الإهتمام بالأنترنت كوسيلة للتواصل بين المجتمعات العربية بشكل ملحوظ، حيث بلغ عدد مستخدمي الأنترنت في العالم العربي في سنة 2007 نحو: 29 مليون مستخدم من تعداد نحو: 330 مليون نسمة، أي أن نسبة مستخدمي الأنترنت العرب نسبة لعدد السكان تبلغ نحو: 8.7% من عدد السكان، وهي

زيادة تبدو هائلة إذا قارناها بما كان عليه الوضع منذ عشر سنوات، حيث لم يكن إجمالي عدد مستخدمي الأنترنت العرب في عام 1997 يتجاوز: 600 ألف مستخدم، وهو مايعني زيادة تبلغ نحو: خمسون ضعفا في مدى عشر سنوات، أي أن الزيادة التي يشهدها إنتشار الأنترنت في المنطقة العربية تعد من أعلى النسب في العالم. وتنبئنا هذه الزيادة الهائلة في عدد المستخدمين للأنترنت عما يمكن أن يشهده المستقبل من توسع هذه الزيادة، إستنادا إلى التطور التكنولوجي الذي بدأ يأخذ اللغة العربية في عين الإعتبار، وهو مالم يكن متاحا حتى سنوات قليلة ماضية، إذ لم تكن الكثير من خدمات الأنترنت مهيأة للتعامل مع اللغة العربية، فضلا عن ضعف البنية الأساسية للإتصالات في أغلب البلدان العربية وارتفاع تكلفة الإتصال والأمية، بالإضافة إلى الحذر والريبة اللتان تشوبا نظرة وتعامل العديد من الحكومات العربية مع هذا الوافد الجديد الذي يتيح للجمهور العربي ليس فقط تنوع مصادر المعرفة، بل وصناعة الأخبار أيضا.[2]

غير أن الفجوة الرقمية لا تزال كبيرة بين الدول العربية ودول العالم المتقدم، حيث أنه على الرغم من أن البلدان العربية تمثل 8% من إجمالي مساحة العالم، ويقدر عدد سكانها بـــ: 5.3% من سكان العالم، وقد ارتفع من حوالي 196 مليون نسمة سنة 1985 إلى حوالي 314 مليون سنة 2004، إلا أن واقع الإقتصاد الشبكي لا يعكس هذه المؤشرات، فحسب موقع CIA بلغ عدد مستخدمي الأنترنت لسنة 2004: 604.111.719 مستخدم، ولم يتجاوز في الدول العربية 10.136400 مستخدم، وهو ما يمثل أقل من 1.7% من المستخدمين في العالم.[3] ويمكن توضيح الفجوة الرقمية بين الدول العربية وبعض الدول المتقدمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): نسبة إستخدام الأنترنت في الدول المتقدمة والعالم العربي (2003)

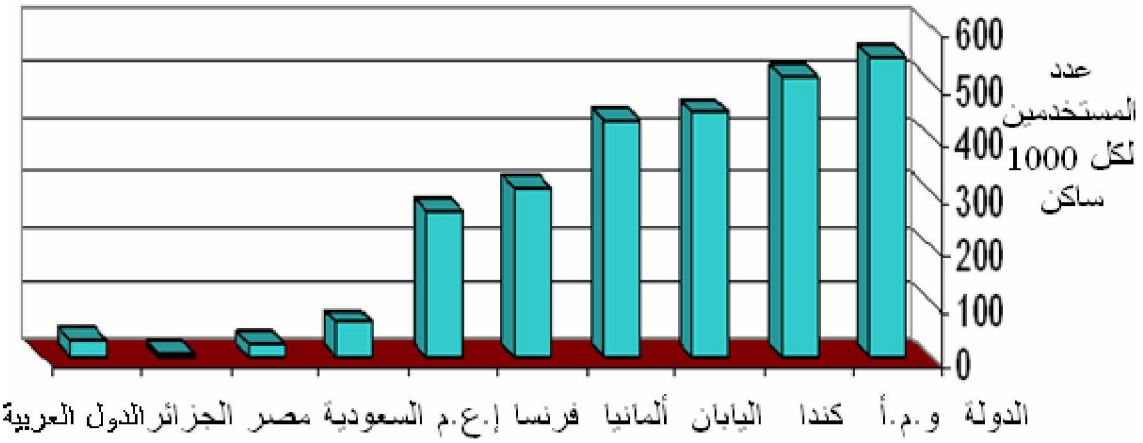

المصدر: **محمد مجبر**: التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في الدول العربية . مذكرة ماجستير، تخصص: تسويق، جامعة سعد دحلب بالبليدة، جوان 2006، ص 63.

ويتضح من خلال هذا الشكل أن الفجوة الرقمية شاسعة بين الدول العربية والدول المتقدمة، حيث تصل نسبة إستخدام الأنترنت في الـــ و.م.أ إلى أكثر من 50%، ويتراوح في الدول الأخرى بين 30% و 50%، في حين لا تتجاوز أعلى نسبة في العالم العربي: 25% (إ.ع.م)، ولا يتجاوز متوسطها: 2%.

ويتضح من الشكل كذلك أن هناك فجوة رقمية بين الدول العربية كذلك، حيث تتباين فيما بينها فيما يتعلق باستعمال الأنترنت، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): نسبة إستخدام الأنترنت في الدول العربية(2004)

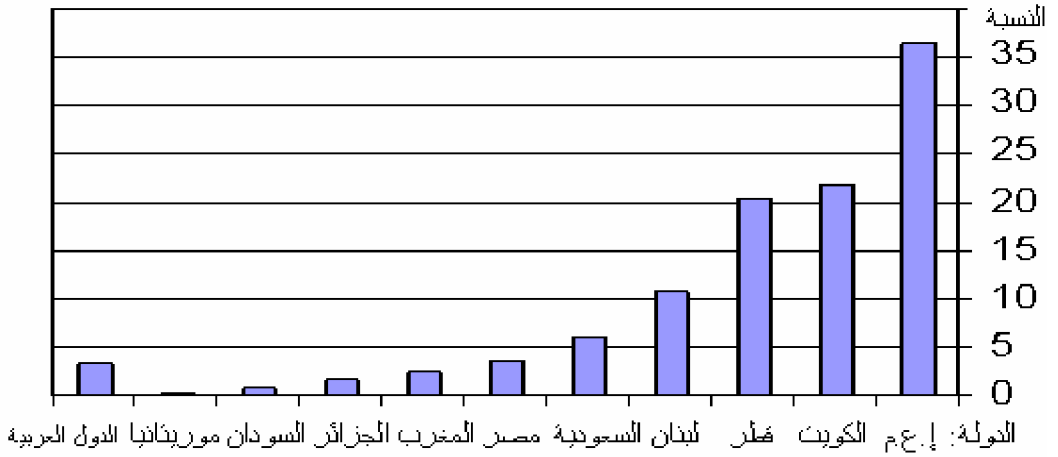

المصدر: محمد مجبر، مرجع سابق، ص64.

يتضح من خلال هذا الشكل أن هناك فجوة رقمية معتبرة بين الدول العربية كذلك، حيث ترتفع نسبة إستخدام الأنترنت في دول الخليج وعلى رأسها دول الإمارات العربية، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 2% في بعض الدول كالسودان وموريتانيا.

ويتضح من خلال ماسبق أن البناء التحتي لبيئة الأعمال الرقمية يتباين في العالم العربي، حيث نجد أن بعض الدول تعرف تقدما لابأس به مثل دول الخليج، في حين تعاني بعض الدول الأخرى من صعوبات في توفير البنية التحتية اللازمة لقاعدة الأعمال الإلكترونية.

2. واقع المعاملات الإقتصادية الإلكترونية وعوائق نموها في العالم العربي:

تتميز الأعمال الإقتصادية الإلكترونية بحداثتها بالنسبة لطبيعة الإقتصاديات العربية، وتتطلب العديد من المقومات الهيكلية لنجاحها ووصولها إلى أهدافها. وتعتبر التجارة الإلكترونية من أهم أوجه المعاملات الإلكترونية وأكبر منعكساتها، غير أن الدول العربية تمتلك من العوامل مايجعلها متأخرة عن ركب الإقتصاديات المتقدمة في هذا الميدان، حيث يساهم ضعف البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية، وسيادة الشكوك فيما يخص التعامل الإلكتروني، وغيرها من عوامل الإعاقة الأخرى في انخفاض نسبة التجارة الإلكترونية إلى حجم التجارة الإجمالية في العالم العربي. وسنتعرض من خلال هذا المحور إلى التعرف على واقع التجارة الإلكترونية في العالم العربي وبنيتها التشريعية وعوائق تطورها.

2-1. واقع التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

لا تزال التجارة الإلكترونية في معظم الدول العربية بعيدة عن المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة، هذه الأخيرة التي أصبحت مجتمعاتها تعتمد بصفة كبيرة في أداء معاملاتها الإقتصادية والتجارية على التعامل الإلكتروني نتيجة لسهولته وانخفاض تكلفته. إلا أن بعض الدول العربية (وخاصة دول الخليج) إستطاعت أن تهيّئ لاقتصادياتها بنية تحتية لابأس بها لتوسيع تعاملاتها الإلكترونية، ولم يقتصر الأمر على دول الخليج، بل تبعتها في ذلك بعض الدول العربية الأخرى كمصر والأردن. وقد ساعد على ذلك إندمج هذه الإقتصاديات

في الإقتصاد العالمي، وانفتاحها على تعاملاته، بالإضافة إلى مزايا الإتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

غير أن الدكتور يوسف أبو فارة يرى أن أغلب المتاجر الإلكترونية العربية هي متاجر للعرض والإعلان فقط، وهي بذلك تمارس عملية التجارة الإلكترونية بصورة غير كاملة، فدورة التجارة الإلكترونية لا تكتمل بالعرض والإعلان فقط، بل بإتمام عملية البيع وإيصال المنتوج إلى المشتري في المكان والزمان المطلوبين، وبسبب عدم توفر البنية اللوجستية الكافية في البلاد العربية فإن أغلب المتاجر الإلكترونية تكتفي بتنفيذ نصف دورة التجارة الإلكترونية، وهو ما يطلق عليه البعض التجارة الإلكترونية الساكنة. ويقسم بذلك المتاجر الإلكترونية العربية إلى ما يأتي:[4]

أولا: متاجر إلكترونية تقوم لعمليات العرض والإعلان فقط.

ثانيا: متاجر إلكترونية تمارس التجارة الإلكترونية الكاملة من خلال عمليات العرض والإعلان وإنجاز معاملات البيع والشراء والدفع من خلال البطاقة الإئتمانية، وعدد هذا النوع من المتاجر قليل جدا في الدول العربية.

ثالثا: متاجرإلكترونية تتيح للمشترين الإتصال معها من خلال البريد الإلكتروني للتعرف على منتجاتها، وتجري عمليات البيع والشراء والدفع والتحصيل من خلال وسائل غير إلكترونية مثل البريد العادي والفاكس وغيرها، وأغلب المتاجر الإلكترونية العربية تعمل بهذا النمط.

رابعا: متاجر إلكترونية إنتقالية تتيح إنجاز عمليات البيع والشراء والإتفاق بخصوص ذلك عبر الشبكة، غير أن عملية الدفع تجري عند عملية التسليم، وهذه المتاجر تسعى إلى تطوير خدماتها لتصبح متاجر إلكترونية كاملة من خلال توفير كل التجهيزات اللازمة لتحقيق الأمن المالي الكافي.

وحتى نهاية عام 2003 لم تستطع الدول العربية الإستحواذ على أكثر من 5 مليارات دولار من المعاملات التجارية الإلكترونية، وتعتبر دول الخليج الأكثر تقدما عربيا في هذا المجال، ويمكن تبيين حجم تجارتها الإلكترونية من صنف B to C خلال عام 2002 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): قيمة التجارة الإلكترونية من صنف B to C في دول الخليج لعام 2002 (مليون دولار)

الإمارات	قطر	الكويت	عمان	البحرين	السعودية
131	8	27	22	15	278

المصدر: محمد مجبر، مرجع سابق، ص 73.

2-2. البنية التشريعية للتجارة الإلكترونية العربية:

تعد القوانين والتشريعات المنظمة للأعمال الإلكترونية من أهم مرتكزات قيام التجارة الإلكترونية، حيث تسمح بوضع أساليب التداول والدفع والإحتجاج للمتعاملين.

وعلى صعيد الدول العربية، فنلاحظ أن الدول الخليجية تحتل الريادة في هذا المجال، حيث تبذل دول الخليج جهودا كبيرة في كافة جوانب البنية الرقمية واستخداماتها، مع تزايد الإقبال على المعاملات الإلكترونية

متزامنة مع جهود مكثفة لمحو الأمية المعلوماتية، وقد طرحت خدمة البطاقة الذكية في البحرين لإنجاز كافة المعاملات الحكومية وغير الحكومية لتصبح البحرين من أوائل الدول التي تتعامل بهذا النوع من البطاقات.[5] وفي نفس الخصوص فقد اتخذت السعودية إجراءات من شأنها تسيير التعاملات الإلكترونية التجارية محليا ودوليا وإزالة العوائق التي تعترضها، إلى جانب ذلك هناك مبادرات أخرى أطلقت في السعودية تتمثل في مشروع النماذج الإلكترونية بين الأجهزة الحكومية. وقامت إمارة دبي كذلك بإصدار قانون خاص بالمعاملات والتجارة الإلكترونية، ويتكون من ثمانية فصول و39 مادة، بحيث ينظم بصفة دقيقة وتفصيلية التعاملات الإلكترونية داخل الإمارة.

وكانت تونس من أولى الدول التي قامت باستصدار قوانين منظمة للتعاملات الإلكترونية، وهذا بإصدارها للقانون رقم 83 لسنة 2000 الذي يتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية، وهذا القانون يشتمل على سبعة أبواب و53 فصلا تشتمل على القواعد العامة المنظمة للمبادلات والتجارة الإلكترونية. حيث يتضمن الباب الأول المسمى بأحكام عامة تحديد نطاق تطبيق القانون وكذا شرح المفاهيم الوارد في القانون، أما الباب الثاني فيحدد كيفية اعتماد كل من الوثيقة الإلكترونية للإعتماد الإلكتروني، ويقرر الباب الثالث إستحداثا لوكالة وطنية للمصادقة الإلكترونية ويحدد المهام المنوطة بها، وجاءالباب الرابع ليحدد شروط تعاطي نشاط خدمات المصادقة الإلكترونية وتحديد إلتزامات أطرافها، ويحدد الباب السادس كيفية حماية المعطيات الشخصية، وأخيرا يحدد الباب السابع المخالفات والعقوبات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية.[6]

وفي نفس الشأن فقد قامت الأردن بإصدارها للقانون رقم 85 لسنة 2001 الذي سمي بقانون المعاملات الإلكترونية لسنة 2001، ويتكون من سبعة فصول و41 مادة يهدف إلى تسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات وذلك مع مراعاة أحكام أي قوانين أخرى ودون تعديل او إلغاء لأي من هذه الأحكام (حسب المادة الثالثة من القانون)، ويسري هذا القانون على: المعاملات الإلكترونية والسجلات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وأي رسالة معلومات إلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تعتمدها أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية بصورة كلية أو جزئية (المادة الرابعة)، ويتناول القانون مختلف الجوانب التي تتعلق بتنظيم التعاملات الإلكترونية شأنه في ذلك القانون التونسي.[7]

وقد سعت بعض الدول غير الخليجية إلى تطوير التجارة الإلكترونية داخل إقتصادياتها مثل لبنان، مصر، السودان وغيرها من الدول الأخرى.

2-3. عوائق وتحديات التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

تتعدد العوامل التي تعوق إنتشار التجارة الإلكترونية وتوسعها في العالم العربي مابين عدم توفر البنية التحتية الرقمية اللازمة لمثل هذه التجارة في كثير من الدول العربية والإفتقار للإطار القانوني والتشريعي اللازم لحماية مثل هذا النوع من النشاط الإقتصادي، بجانب عدم توافر الكوادر التي تعمل في هذا المجال بالإضافة إلى العوامل الثقافية والإجتماعية التي تجعل التحول إلى التجارة الإلكترونية بديلا غير واقعي في كثير من الدول العربية في الوقت الحالي، ويمكن بلورة أهم هذه العوامل في النقاط التالية:[8]

§ عدم توفر البنية التحتية الكافية للأعمال الإلكترونية، إذ لا توجد بيئة مناسبة لممارسة الأعمال الإلكترونية وتحتاج الدول العربية إلى استثمارات ضخمة في حقل الأنترنت حتى تهيّئ البنية التحتية القادرة على تحمل أعباء ومخاطر الأعمال الإلكترونية.

§ الحجم الغير الكافي للأعمال الإلكترونية الموجهة للمستهلك، حيث أن صغر حجم الأعمال الموجهة للمستهلك في الدول العربية هو من المعوقات الأساسية التي تحد من انتشار الأعمال الإلكترونية عبر الشبكة، ولا تزال فرصة السوق الصناعي والتجاري أوفر حظا على شبكة الأنترنت بالدول العربية.

§ عدم توفر بنية كافية للخدمات المالية، فحتى تنجح الأعمال الإلكترونية عبر الأنترنت فإنه ينبغي إنشاء البنية المناسبة للخدمات المالية، حيث أن إحدى القضايا المهمة في هذا المجال هي بطاقات الإئتمان، والتي لا يزال إستخدامها محدودا جدا في الدول العربية.

§ التكاليف والأسعارالمرتفعة نسبيا، حيث أنه بسبب محدودية إستخدام شبكة الأنترنت فإنه لا تزال تكاليف الإنشاء وأسعار الإستضافة مرتفعة مقارنة بالدول التي ينتشر فيها الأنترنت بصورة واسعة.

§ عدم توفر البنية التحتية الكافية للإتصالات، حيث أن الأنترنت هو إتحاد بين الحاسوب والهاتف، ودون توفر الخدمات الهاتفية الكافية لا يمكن بأي شكل من الأشكال التوسع في استخدام الأنترنت واستخدامه كأداة من أدوات التسويق والأعمال الإلكترونية، والخدمات الهاتفية لا تزال محدودة في الكثير من الدول العربية.

§ عدم توفر حوافز مغرية تدفع الأفراد للتسوق من خلال الأنترنت، فمثلا لا توجد فروق جوهرية في الأسعار عند التسوق التقليدي أو التسوق عبر الأنترنت في البلدان العربية.

§ عدم الوعي الكافي، بحيث لا تزال الدول العربية تعاني من عدم توفر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الإلكترونية وما يمكن أن تفتحه من فرص جديدة وآفاق واسعة أمام منظمات الأعمال والمنظمات غير الربحية أيضا.

§ عدم سن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسهل إنتشار الأعمال الإلكترونية، إذ لا تزال الكثير من القوانين والأنظمة والتشريعات في الدول العربية غير منسجمة مع متطلبات الأعمال الإلكترونية.

§ المعوقات الإجتماعية والنفسية لانتشار الأعمال الإلكترونية، وهي معوقات كثيرة منها: اللغة وعدم الثقة في التسديد عبر الوسائل الإلكترونية والخوف من فقدان مراكز القوة في المنظمات ومقاومة التغيير وغيرها.

ونتيجة لهذه المعوقات التي تحول دون تنمية التجارة الإلكترونية العربية، فإنه تواجهها العديد من التحديات نذكر منها مايلي:[9]

§ بعدها الأول هو متطلبات البنى التحتية، وتحد ذو طبيعة تقنية يتصل به تحديات بناء وتطوير الكوادر البشرية في حقل المعرفة التقنية وتحديات استراتيجيات إدارة مشاريع المعلوماتية في القطاعين العام والخاص وسلامة التعامل مع لغتها ومتطلباتها.

§ أما بعدها الثاني فيتمثل بتحديات البناء القانوني الفاعل المتوائم مع واقع المجتمع والأمة والمدرك لأبعاد التأثير على ماهو قائم من مرتكزات وقواعد النظام القانوني، وهو تحد ذو طبيعة تنظيمية. وحتى الآن لم تقف المؤسسات التشريعية العربية بوجه عام وقفة شمولية أمام إفرازات عصر المعلومات وآثاره على النظام القانوني، ويسود منطق الحلول والتدابير الجزئية بدل الحلول الشاملة، إذ كيف يكون تشريع التجارة الإلكترونية مثلا ذو فعالية وملائمة إذا لم يكن النظام القانوني المعني يعترف مثلا بالحماية الجنائية للمعلومات من أخطار جرائم الكمبيوتر والأنترنت، أو كان النظام القانوني المعني لا يقبل حجية الوسائل الإلكترونية ولايعترف بمستخرجات الحاسوب بينة في الإثبات.

§ وأما البعد الثالث فيتمثل بتحديات التميز والإستمرارية والقدرة التنافسية، وهو تحد يتصل بالأعمال أو على نحو أدق بمفهوم تطوير الأعمال. وقد بدأ الإهتمام بإحداث مواقع عربية لمختلف المؤسسات والهيآت التجارية يتسع في العالم العربي، وقد بدأت المواقع التي تأسست في السنوات السابقة بإضافة خدمات التسوق الإلكتروني وخدمات التجارة الإلكترونية الأخرى. وتظهر الدراسات أن نسبة تزايد أنشطة التجارة الإلكترونية في البيئة العربية تزداد على نحو متسارع يصعب رصده، والتنبؤات تشير إلى أن كل 7 من أصل 10 جهات عربية تستحدث موقعا على الأنترنت، تضيف ضمن خدمات الموقع أنشطة تسويقية وإعلامية وخدماتية تقع ضمن نطاق ومفهوم التجارة الإلكترونية.

3. إنعكاس عولمة الإقتصاديات العربية على تنمية رأس المال الفكري في بيئة الأعمال الإلكترونية العربية:

لقد أصبحت عولمة الإقتصاد حقيقة حتمية يجب التسليم بها، بحيث لم يصبح هناك مكان للإقتصاديات المنغلقة على نفسها، وتوجهت معظم الدول - خاصة الدول ذات الإقتصاديات الصغيرة- إلى فتح إقتصادها، وهذا عن طريق إبرام إتفاقيات تجارية واقتصادية مع باقي الدول والتكتلات الإقليمية. وبالنسبة للدول العربية، فنلاحظ أنها تتباين فيما بينها، فهناك دول منفتحة على العالم الخارجي، وهناك دول أبقت اقتصادياتها منغلقة. وحسب مؤشر العولمة لعام 2005 الذي يصدر عن مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، ومجموعة A.T.Kearney العالمية، نلاحظ أن تونس تصدرت الترتيب عربيا وحلت في الترتيب 37 عالميا، تلتها المغرب واحتلت المرتبة 40، ثم السعودية في المرتبة 45، وأخيرا مصر بالمرتبة 59. ومن خلال هذا المحور، سنحاول التعرف على انعكاس عولمة الإقتصاديات العربية على تطوير رأس المال الفكري المتعلق

ببيئة الأعمال الرقمية، وهذا من خلال إبراز تطور مؤشرات البنية التحتية لبيئة الأعمال الرقمية، وكذلك على تطورات ترتيب الدول العربية في مؤشرات بيئة الأعمال الرقمية.

3-1. عولمة الإقتصاديات العربية وتطور بنيتها التحتية الرقمية:

تعتبر البنية الرقمية التحتية من أهم العوامل المساعدة على تنمية بيئة الأعمال الرقمية في الدول العربية، وسنحاول من خلال هذا العنصر إبراز تطورات هذه البنية في الإقتصاديات العربية من خلال التعرف على تغيرات معدلات الأمية، ، ونسبة إستخدام الأنترنت في الدول العربية وعدد أجهزة الكمبيوتر للأسر العربية.

3-1-1. تطورات معدلات الأمية في الدول العربية:

تعد الأمية عائقا حقيقيا من عوائق تنمية بيئة الأعمال الإلكترونية، وقد قطعت بعض الدول العربية أشواطا معتبرة في محاربة هذه الظاهرة، غير أن بعض الدول العربية لا زالت مجتمعاتها تعاني منها. ويمكن تمثيل تغيرات معدلات الأمية في أهم البلدان العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور معدلات الأمية في أهم الدول العربية للفئة العمرية 15- 24 سنة (%)

الدول	1990	2001	2002	2003	2005	2006	2007
الأردن	3.3	1	0.6	1.1	0.4	1	1
الإمارات	15.3	9	8.6	8.6	7.4	2.6	2.6
البحرين	4.4	1	1.4	0.7	1	0.4	0.2
تونس	15.9	6	5.7	5.7	4.3	4.7	4.3
الجزائر	22.7	11	10.1	9.9	8	8	7.5
السعودية	13.4	7	3.1	4.15	5.1	2.7	3
السودان	35	22	20.9	22.4	18.1	18.1	18.1
سوريا	20.1	12	4.8	4.8	10	6.7	6.3
العراق	59	55	55	55	53.5	53.5	53.5
عمان	14.4	2	1.5	1.5	0.6	1.9	1.6
فلسطين	-	-	-	1.4	1.4	1.4	1
قطر	9.7	5	5	5	3.9	3	0.9
الكويت	12.5	7	6.9	6.9	6	1.5	1.6
لبنان	7.9	5	4.6	4.6	3.7	3.7	1.3
ليبيا	9	3	3.1	0	2.3	1.4	1.1
مصر	38.7	30	29.5	26.8	26.5	14.6	15.1
المغرب	44.7	32	30.5	30.5	27.2	26.4	24.9

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنوات 2001 إلى 2010.

من خلال تتبعنا لأرقام هذا الجدول، نلاحظ أن جل الدول العربية كانت تعاني من معدلات مرتفعة للأمية في سنة 1990، غير أنها عملت على تخفيضها خلال العقد الأخير من القرن العشرين، لتنخفض في معظمها بنسب وصلت في بعض الدول إلى أكثر من 50%، وخلال العشرية الأخيرة يلاحظ أن هذه النسبة إنخفضت بشكل معتبر، لتبلغ أحسنها (سنة 2007) في قطر بـــ: 0.9 %، تلتها كل من الأردن وفلسطين بـــ: 1% لكل

منهما. في حين بقيت بعض الدول تعاني من معدلات مرتفعة نسبيا، حيث سجل العراق أعلى نسبة سنة 2007 وبلغت: 53.5%، وتأتي قبل ذلك دولة المغرب بـــ: 24.9%، ثم السودان بـــ: 18.3%.

ومايمكن إستنتاجه من خلال هذه القراءة هو نسبة الأمية في العالم العربية تعتبر نسبة متوسطة في العموم، ويمكن أن تساعد في تهيئة بيئة تحتية رقمية مقبولة، وهذا بالأخذ بعين الإعتبار المشاكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تعاني منها بعض الدول العربية. غير أن نسبة الأمية التعليمية، لا يمنع من وجود نسب مرتفعة من الأمية الرقمية، ولذلك يجب النظر إلى نسب إستخدام تكنولوجيا الأنترنت للحكم على مدى تطور البنية التحتية الرقمية العربية.

3-1-2. نسبة إستخدام الأنترنت في الدول العربية:

تعتبر الأنترنت ظاهرة جديدة على المجتمعات العربية، ولم يتم اعتمادها كوسيلة للقيام بالمعاملات الإقتصادية إلا في في زمن قريب، وفي نطاق إقتصادي وجغرافي ضيق. غير أنه في السنوات الأخيرة بدأت بعض المجتمعات العربية تتقدم في نسبة إستخدامها لهذه التكنولوجيا، ويبقى إرتفاع تكاليفها وضعف القدرات المالية والبشرية من أهم معوقات تعميمها على كامل المجتمعات العربية.

ويمكن تبيين تطور عدد مستخدمي الأنترنت في الدول العربية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): عدد المستخدمين العرب للأنترنت

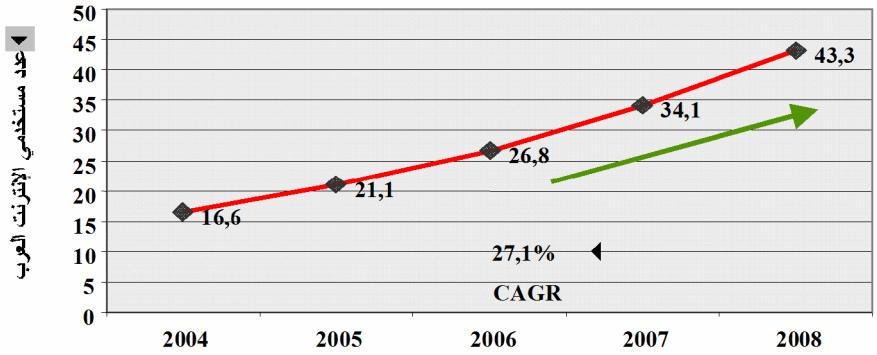

المصدر: بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب: أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال في دفع عجلة التنمية . مجلة الباحث، عدد 2009/07-2010، ص 256.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن عدد مستخدمي الأنترنت العرب شهد تطورات معتبرة منذ سنة 2004 أين كان: 16.6 مليون مستخدم، إلى أن وصل إلى 43.3 مليون في سنة 2008. غير أن هذا الرقم لا يمثل رقما جيدا بالنظر إلى الحجم السكاني للعالم العربي، وإلى النسب التي وصلت الدول المتقدمة، كما أن هذا الرقم لا يتوزع بشكل متساوي بين الدول العربية، وبالتالي فمن الضروري النظر إلى عدد مستخدمي الأنترنت في كل دولة على حدى. ويمكن تبيين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): إستخدام الأنترنت وأجهزة الكمبيوتر في العالم العربي:

الدول	عدد مشتركي الأنترنت (ألف)	عدد الأسر التي تملك جهاز كمبيوتر
الأردن (2007)	226	393238
الإمارات (2008)	643	-

البحرين (2008)	115	-
تونس (2009)	414	351800
الجزائر (2005)	-	350000
السعودية (2007)	7700	1354727
السودان (2008)	122	-
سوريا (2008)	713	(2006)1300000
عمان (2008)	80	(2006)180000
فلسطين (2007)	529	(2009) %49.2
قطر (2006)	70	157000
الكويت (2008)	349	(2005) 600000
لبنان (2007)	310	(2006) 420000
ليبيا (2006)	26	-
مصر (2009)	14000	(2006)3160000
المغرب (2008)	757	(2006) 920000

المصدر: جامعة الدول الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الإقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، مرجع سابق.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن عدد المستخدمين العرب للأنترنت ضعيف مقارنة مع الحجم السكاني الكبير للدول العربية،إلا أن الدول الخليجية تعتبر متقدمة في هذا المجال بالنظر إلى الحجم السكاني الصغير لها، إضافة إلى ارتفاع عدد أجهزة الكمبيوتر التي تمتلكها العائلات بها. في حين تبقى بعض الدول الأخرى متأخرة كثيرا على الرغم من ارتفاع حجمها الديمغرافي مثل مصر، المغرب، والسودان، كما عدد العائلات التي تمتلك أجهزة كمبيوتر قليل مقارنة مع حجم سكانها كذلك.

ومن خلال هذه البيانات، نستطيع القول أن البنية الإلكترونية التحتية العربية العامة ضعيفة للغاية مقارنة مع الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التي وصلت إلى أرقام ومعدلات أعلى، إلا أنه يمكن أن نلفت نظرنا إلى أن دول الخليج التي تعتبر إقتصادياتها إقتصاديات معولمة، وبعض الدول المنتفتحة على العالم الخارجي كالأردن وتونس، يمكن ان تستثنى من هذا الإستنتاج بعد أن حققت تقدما واضحا في مجال إستخدام الأنترنت وعدد أجهزة الكمبيوتر بالنسبة للعائلات مقارنة مع الدول العربية التي تعتبر إقتصادياتها إقتصاديات منغلقة مثل ليبيا وسوريا. ومنه يتضح لنا الدول الإيجابي الذي تلعبه عولمة الإقتصاد في تحقيق التقدم في مجال إستعمال وتعميم تكنولوجيا الأنترنت

3-2. إنعكاسات العولمة على ترتيب الدول العربية في بعض مؤشرات بيئة الأعمال الإلكترونية:

يعتمد الكثير من المحللين والإقتصاديين في إصدار أحكامهم على بيئة الأعمال الإلكترونية على بعض المؤشرات الموضوعة من طرف هيآت دولية، لحيث تحدد هذه المؤشرات ترتيب الدول فيما يتعلق بتطورها البشري والرقمي، ومن ضمن هذه المؤشرات نذكر: مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الجاهزية الرقمية، ومؤشر الحكومة الإلكترونية.

3-2-1. تطور وضع الدول العربية ضمن مؤشر التمية البشرية:

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 ويضم مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مستويات التنمية البشرية (مرتفع ومتوسط وضغيف). وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الإجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإقتصادية، كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر الفقر للدول المتقدمة لجذب الإنتباه إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر.[10]

وقد جاءت قيم الدول العربية في هذا المؤشر لسنتي 2005 و2010 كمايلي:

الجدول رقم (6): قيم مؤشر التنمية البشرية لأهم الدول العربية لسنتي 2005 و 2010:

الدول	2005	2010
الكويت	0.891	0.771
قطر	0.875	0.803
الإمارات	0.868	0.815
البحرين	0.866	0.801
ليبيا	0.818	0.755
عمان	0.814	-
السعودية	0.812	0.752
الأردن	0.773	0.681
لبنان	0.772	
تونس	0.766	0.683
الجزائر	0.733	0.677
فلسطين	0.731	-
سوريا	0.724	0.589
مصر	0.708	0.620
المغرب	0.646	0.567
السودان	0.526	0.349

المصدر: تقرير التمية البشرية لسنة 2010 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن دول الخليج متقدمة جدا في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة، فخلال عام 2005 إحتلت ثلاثة دول خليجية المراكز الأولى عربيا، في حين جاءت كل من مصر، المغرب والسودان في المراكز الثلاثة الأخيرة. ولم يتغير الوضع سنة 2010، حيث احتلت الإمارات، قطر والبحرين المراكز الأولى عربيا، واحتلت كل من سوريا، المغرب والسودان المراكز الأخيرة، فيما احتلت تونس والأردن ولبنان مراكز متوسطة في الترتيب.

وبالتالي يمكن القول أن أغلب الإقتصاديات العربية التي تتميز بانفتاح إقتصادي على العالم الخارجي، تحقق مستويات جيدة فيما يتعلق بالتنمية البشرية مقارنة مع الدول ذات الإقتصاديات المنغلقة نسبيا.

3-2-2. تطور وضع الدول العربية في مؤشر الجاهزية الرقمية:

منذ بدء صدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات *The Global Information Technology Report* عام 2001 عن المنتدى الإقتصادي العالمي *World Economic Forum*، برزت أهميته كأداة تقييس قيمة ومميزة، يتم من خلالها تحديد نقاط قوة وضعف الدول في مجال تقنيات المعلومات والإتصالات، وكذلك تقييم مدى تقدمها في هذا الإتجاه. ويقيس مؤشر جاهزية البنية الرقمية *Network Readiness Index (NIR)* مدى جاهزية الدول للمساهمة وللإستفادة من التطورات المستمرة في هذا القطاع، وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر ليشمل 133 دولة منها 14 عربية. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية:[11]

- § بيئة تقنيات المعلومات والإتصالات التي تهيئها الدولة أو مجتمع ما (وزارة، شركة،...).
- § مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل (الأفراد، رجال الأعمال والحكومات).
- § مدى استخدام تقنيات المعلومات والإتصالات من قبل هذه الشرائح.

ويمكن تمثيل تطور ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): ترتيب الدول العربية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية لسنتي 2008-2009 و 2009-2010

الدول	2009-2008	2010-2009
الأردن	44	44
الإمارات	27	23
البحرين	37	29
تونس	38	39
الجزائر	108	113
السعودية	40	38
سوريا	94	105
عمان	50	50
قطر	29	30
الكويت	57	76
ليبيا	101	103
مصر	76	70
المغرب	86	88

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2009، ص 266.

من هذا الجدول يتبين لنا أن دول الخليج تتصدر العالم العربي فيما يتعلق بجاهزيتها الرقمية، حيث تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بعد أن احتلت الترتيب الثالث والعشرون عالميا في 2009-2010 وتحسن مركزها مقارنة مع السنة التي سبقتها، وحققت البحرين صعودا معتبرا في سلم ترتيب المؤشر

واحتلت المرتبة التاسعة والعشرون عالميا والثانية عربيا سنة 2009- 2010 بعد أن كانت تحتل المركز الثالث، وجاءت دولة قطر في المركز الثالث عربيا بعد أن تأخرت برتبة واحد في ترتيبها العالمي لتحتل المركز الثلاثين. أما في مؤخر ترتيب الدول العربية، فنجد أن الجزائر تحتل المركز الأخير عربيا في كلتا السنتين، وتأتي قبلها سوريا في المركز 105 علميا، وقبلها ليبيا في المركز 103 عالميا.

ويتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الدول العربية التي تتميز بانفتاح إقتصادها إحتلت مراكز متقدمة في ترتيب مؤشر جاهزية البنية الرقمية مثل دول الخليج، تونس والأردن، في حين جاءت الدول التي ينغلق إقتصادها على نفسه في المراتب الأخيرة عربيا وعالميا. وهذا يعني أن فتح الإقتصاديات العربية وعولمتها ساعد على تنمية الجاهزية الرقمية لها وتطويرها.

3-2-3. مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

يقدم تقييما موضوعيا للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات، ويصدر منذ عام 2002 عن الأمم المتحدة وبالتحديد إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية (*UNDESA*)، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية (*DPADM*)، ضمن دراسة الأمم المتحدة الإستقصائية الدورية غير المنتظمة عن الحكومة الإلكترونية. ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية تتضمن:[12]

- § مؤشر خدمة الأنترنت، ويرصد 4 متغيرات هي: تطوير خدمات المعلومات، تحسين خدمات المعلومات، خدمات المعاملات، ونهج الإتصال.
- § مؤشر البنية التحتية للإتصالات، ويرصد 5 متغيرات هي، عدد مستخدمي الأنترنت لكل 100 نسمة، مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة، الحاسوب الشخصي لكل 100 نسمة، وإنترنت النطاق العريض لكل 100 نسمة.
- § مؤشر رأس المال البشري، ويرصد متغيرين هما: معدل محو أمية البالغين (%)، وإجمالي نسبة الإلتحاق بالمدارس للإبتدائي والثانوي والعالي (%).

ويمكن تمثيل تطور ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): ترتيب الدول العربية في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لسنتي 2008 و 2009

الدول	2008	2010
الأردن	50	51
الإمارات	32	49
البحرين	42	13
تونس	124	66
الجزائر	121	131
السعودية	70	58
السودان	161	154
سوريا	119	133
عمان	84	82

العراق	151	136
قطر	53	62
الكويت	57	50
لبنان	74	93
ليبيا	120	114
مصر	79	86
المغرب	140	126

المصدر: **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار**: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2009، ص 266.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول كذلك أن البنية الرقمية لدول الخليج لمعظم دول الخليج هي الأكثر تطورا عربيا، حيث أنه ومن خلال قراءة ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية، نلاحظ أن البحرين احتلت المركز الأول عربيا سنة 2010 بعد أن جاءت في المركز الثالث عشر عالميا، وحققت بذلك تقدما معتبرا حيث كانت تحتل سنة 2008 المركز الثاني والأربعين عالميا، وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني عربيا بعد أن تراجع ترتيبها من المركز الثاني والثلاثون سنة 2008 إلى التاسع والأربعون سنة 2010، واحتلت الأردن المركز الثالث عربيا بعد أن جاء ترتيبها في الرتبة الواحدة والخمسون عالميا. أما بالنسبة للدول المتأخرة، فنلاحظ أن السودان تحتل المركز الأخير عربيا بعد أن جاء ترتيبها في المركز 154 عالميا، وجاءت قبلها العراق في المركز 136 عالميا، وقبلها سوريا في المركز 133 عالميا.

ويتضح من خلال هذا التحليل أن الدول العربية المنفتحة على العالم الخارجي تحقق مراكز متقدمة في ترتيب مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية، مما يدل على الإنعكاس الإيجابي للعولمة على مؤشرات البنية الإلكترونية.

الخاتمة:

تتميز إقتصاديات العالم العربية بالضعف النسبي على مستوى أدائها وبنيتها التحتية والهيكلية مقارنة مع الدول المتقدمة وبعض الدول الناشئة. وقد حاولت بعض الدول العربية تطوير أداء إقتصادياتها وجعلها مواكبة لأداء الإقتصاد العالمي وتطوراته المستمر وهذا بفتح إقتصادياتها وعولمتها وتحرير مبادلاتها التجارية الخارجية، إلا أن بعض الدول الأخرى لم تسر في نفس الطريق وأبقت إقتصادياتها منغلقة على نفسها، وقد ساعدها على ذلك البنية الهيكلية لها.

وتعتبر بيئة الأعمال الإلكترونية من أهم إنعكاسات عولمة الإقتصاديات، بحيث تؤثر عملية الإنفتاح مباشرة على البنية الإلكترونية التحتية لها، ويساعد على ذلك طبيعة وخصائص مكونات هذه البنية وارتباطها بالتطورات الخارجية. وقد حاولنا من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على مساهمة عولمة بعض الإقتصاديات العربية في عملية تطوير بنيتها الإلكترونية اللازمة لتحسين بيئة أعمالها الإلكترونية، وهذا من

خلال إستعراض درجة نمو رأس المال الرقمي العربي، وترتيب الدول العربية في المؤشرات الدولية الخاصة بالجاهزية الرقمية.

نتائج الدراسة:

ومن خلال إحاطتنا بهذا الموضوع، فإنه يمكن إستخلاص النتائج التالية:

§ تتباين الدول العربية فيما بينها في درجة نمو إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال، فهناك دول قد وصلت إلى مراحل متقدمة في هذا المجال مثل دول الخليج، وهناك بعض الدول الأخرى التي لازالت تكنولوجيا الإعلام والإتصال (وخاصة نسبة إستخدام الأنترنت) بعيدة عن المستوى المأمول.

§ مازالت التجارة الإلكترونية تمثل نسبة ضئيلة من المعاملات التجارية التقليدية، حيث أن معظم الدول العربية تعاني من تأخر كبير في عملية إعتماد المعاملات الإلكترونية كوسيلة معترف بها في إقتصادياتها، إلا أن بعض دول الخليج تطورت فيها هذه المعاملات، ولكن بدرجات ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة وبعض الدول الناشئة.

§ تساهم عولمة الإقتصاد بشكل إيجابي في تطوير البنية التحتية لبيئة الأعمال الإلكترونية العربية، حيث أثبتت الدارسة أن الدول العربية التي تتميز بانفتاح إقتصادياتها مثل دول الخليج، الأردن وتونس، تتصدر ترتيب الدول العربية في مجال تطور إستخدامها لتكنولوجيا الإعلام والإتصال، وكذلك تطور جاهزيتها البشرية والرقمية اللازمة لتطوير بيئة أعمالها الإلكترونية. في حين تبقى الدول التي تتميز إقتصادياتها بالإنغلاق مثل سوريا، ليبيا والجزائر، متأخرة نسبيا عن نظيرتها العربية.

إختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة، فإنه يمكن التحقق من أن الفرضية التي وضعناها قد أثبتت صحتها، حيث أنه اعتمادا على ماجاءت به النتيجة الثالثة يمكن القول أن عولمة الإقتصاديات العربية تساهم فعليا وبشكل إيجابي في تطوير البنية التحتية لبيئة الأعمال الإلكترونية العربية.

التوصيات:

لقد سمحت لنا هذه الدراسة بتسليط الضوء على درجة تطور البنية التحتية لبيئة الأعمال الإلكترونية العربية، والتعرف على مدى ارتباطها بالتغيرات الخارجية والتفاوت الموجود فيما بين الدول العربية، وقد ساعدتنا النتائج المتوصل إليها للخروج بعدة توصيات، يمكن بلورتها في النقاط التالية:

§ تتميز الدول العربية بتباين شديد من دولة لأخرى فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال، وخاصة الأنترنت، ولذلك لابد من العمل على وضع إستراتيجية عربية مشتركة لتطوير إستخدام الأنترنت، وتعميمها على كافة الشعوب العربية.

§ لا يزال حجم المعاملات التجارية الإلكترونية يمثل حصة ضئيلة جدا في الإقتصاديات العربية، ولذاك يجب العمل على استصدار تشريعات وقوانين مساعدة على تطوير هذا الجانب، وتوفير كافة الوسائل البشرية والمادية الكفيلة بذلك.

§ لقد أثبتت الدول العربية التي قامت بعولمة إقتصادياتها أنها استفادت من ذلك في مجال جاهزيتها الرقمية، ولذلك فعلى الدول الأخرى التي تتميز بانغلاق إقتصادياتها أن تفكرجديا في فتحها وعولمتها، لكي تستفيد هي الأخرى من التطورات الخارجية في تنمية بيئة أعمالها الإلكترونية.

الهوامش والإحالات:

[1] - **بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب:** أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال في دفع عجلة التنمية . مجلة الباحث، عدد 07/2009-2010، ص 250.

[2] - **بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب،** نفس المرجع السابق، ص 250.

[3] - **محمد مجبر:** التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في الدول العربية . مذكرة ماجستير، تخصص: تسويق، جامعة سعد دحلب بالبليدة، جوان 2006، ص 62.

[4] - **محمد مجبر،** مرجع سابق، ص 65.

[5] - **بوشول فائزة، قطاف ليلى، عماري عمار:** واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر . مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص 128.

[6] - **محمد مجبر،** مرجع سابق، ص 70.

[7] - **محمد مجبر،** مرجع سابق، ص 71.

[8] - **محمد مجبر،** مرجع سابق، ص 74.

[9] - **الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات:** مادة معلوماتية عن التجارة الإلكترونية . مايو 2005، ص16.

[10] - **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار:** تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2001 ، ص116.

[11] - **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار:** تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2009، ص 158.

[12] - **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار:** تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2009، ص 160.